* كتـــب أجنبية مختارة (موجـــز)

* * قـراءات (من حصـاد المراكـز البحثيـــة)

سميــر كـــرم

مستشار المدير العام - مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: معارضة الاحتلال.. من داخله ومن خارجه

من زاوية معينة للنظر إلى النظم الحاكمة يمكن أن نقول إنها تواجه نوعين من المعارضة: معارضة من داخلها، من المنتمين إلى النظام الحريصين على بقائه وتطويره وتدارك أخطائه وإبعاده عن الأخطار. ومعارضة من خارجها، ممن يؤمنون بضرورة تدميرها، إنهائها، ومن لا يقبلون بإمكان إصلاحها أو تقويمها. والاحتلال هو نظام حكم، نظام حكم عسكري، بقوة السلاح، قسري بأقصى المعاني. له مؤيدوه وله معارضوه... وهؤلاء أيضاً ـ كأي نظام حاكم ينقسمون إلى نوعين: أحدهما معارضة من داخله والآخر معارضة من خارجه. الأولى معارضة لبعض سلوكياته والسعي لإصلاحها والإبقاء على ثوابته والتمسك بأهدافه. والثانية هي معارضته كلياً. مقاومته وبصفة خاصة بقوة السلاح لإلحاق الهزيمة به، وإنهائه.

كذلك فإن الذين يكتبون عن الاحتلال ـ ونحن هنا بصدد الاحتلال الأمريكي للعراق ـ ليسوا استثناء من ذلك التقسيم. ولدينا مثالان:

(١)

Larry Diamond. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Times Books, 2005. 369 p.

ليست كل معارضة لسياسات وأساليب وسلوكيات الاحتلال الأمريكي للعراق معارضة للاحتلال بصفته هذه... لكن التبسيط كثيراً ما يذهب ببعض المحللين إلى اعتبار نقد السياسة الأمريكية معارضة كاملة لها. بل أنه أحياناً ما يحدث أن يُثمِّن بعضنا في الوطن العربي انتقادات الداخل الأمريكي لسياسات المحتل بصورة تتجاوز مرامي هذه المعارضة. وأحياناً ما نقع في وهم الاعتقاد بأن هذه الانتقادات تمتد إلى الأسباب الجذرية التي

تستند إليها المقاومة العراقية ـ المسلحة وغير المسلحة ـ في تصديها للاحتلال وصراعها من أجل تفكيكه ووضع نهاية له.

هذا كتاب يعارض بتفصيلات كثيرة أخطاء سياسية وعسكرية وإعلامية وقع فيها الاحتلال الأمريكي منذ أن بدأ في العراق... لكن من السهل أن يؤخذ ـ خطأ ـ على أنه كتاب ضد الاحتلال ذاته، لكن الحقيقة أن المؤلف ربطته علاقة وثيقة بهذا الاحتلال في دور مستشار لسلطة التحالف المؤقتة، وعلى الرغم من أنه لم يكن قد أعلن موقفاً صريحاً مؤيداً للغزو الأمريكي والاحتلال الذي نتج عنه «أحس بأن مهمة بناء ديمقراطية قادرة على الحياة في العراق هي هدف يستحق العمل لتحقيقه. فقد كانت الاطاحة بصدام حسين قد تمت». ونكتشف مع فصول الكتاب أنه يحاول رصد الفرص الضائعة و«العمى الأيديولوجي» الذي عرقل طريق انتقال العراق إلى الديمقراطية.

ويلفت النظر ـ مع ذلك ـ أنه يبدأ بانعطافة يهودية تبقى علامة استفهام وعلامة غموض ملازمة حتى ننتهي من قراءة الكتاب. تتمثل الانعطافة في اسم بلدة «الكفل» العراقية الواقعة بين مدينتي «الحلة» و«النجف»... و«الكفل» حسب المؤلف هي مرادف لاسم «حزقيال» لأن البلدة تضم ضريح النبي اليهودي حزقيال وأصحابه الستة. وحزقيال ـ حسب العهد القديم من الكتاب المقدس ـ هو الذي بشر بين أبناء جلدته اليهود في حقبة الأسر البابلي (من ٥٩٣ إلى ٥٦٣ ق.م.)، وبالإضافة إلى ذلك فهي أقدم منطقة جغرافية لاستيطان يهودي مستمر في العالم حيث أنتج أقدس النصوص اليهودية القديمة بما في ذلك التلمود... وأخيراً فإنها المنطقة التي عاش فيها اليهود لأكثر من ٢٥٠٠ سنة جنباً إلى جنب مع العرب والفرس وغيرهم... حتى «طردوا منها فور اقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨». وأجداد قبيلة بني حسن العراقية العربية في المنطقة (حسبما أبلغوا المؤلف) هم الذين وعدوا اليهود لدى «فرارهم» إلى إسرائيل بأن يقوموا على حراسة معبدهم إلى أن يعود اليهود... وهم ـ بني حسن ـ لا يزالون يتمنون عودة اليهود وينتظرونها. بل أن الشيخ أحمد ـ وهو واحد منهم وعمدة «الكفل» ـ سأل مايكل جيفوللر منسق جهود إعادة الاعمار في سلطة التحالف المؤقتة آنذاك ـ «هل تستطيعون إعادة اليهود. إنهم عراقيون وعرب مثلي. لقد حافظنا لهم على معبدهم خلال الأعوام الخمسة والخمسين الماضية...».

نبقى إلى نهاية الكتاب دون أن نعثر على معنى أو مغزى لهذه الحكاية في ضوء ما حدده الكاتب من هدف لكتابه.

ربما يكمن المغزى في تشكيكه في كيان العراق كدولة: «في الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٣ كانت هناك ديمقراطيتان فقط بين ١٩ دولة، وهاتان الاثنتان ـ تركيا وإسرائيل ـ كانتا مختلفتين ثقافياً ولا تتمتعان بثقة معظم العراقيين، وعاجزتين عن أداء دور النموذج أو الحصن لعملية إدخال الديمقراطية في العراق... كذلك كان العراق مجتمعاً منقسماً حتى الأعماق، بل أن بعضهم يتساءل ما إذا كان يمكن وصفه بأنه دولة. وبداية فإنه لم يكن بأكمله أرضاً عربية».

بالمقابل فإنه يصف «قانون الإدارة

الانتقالي» TAL الذي وضعته سلطة التحالف المؤقتة ليكون دستوراً مؤقتاً للعراق بأنه «كان إنجازاً عظيماً للمحتلين (...)

يشعر القارئ طوال أكثر من ٣٦٠ صفحة تشكل حجم الكتاب أن تراكم المعلومات إنما بدأ منذ اليوم الأول لتولي المؤلف منصبه كمستشار لسلطة التحالف المؤقتة... وهو في كل الأحوال يبني على صوابية حدث الاحتلال، ولا يصل أبداً إلى وضوح الرؤية الذي يضعه عند نقطة اعتراف بأن الاحتلال هو الخطأ الأكبر.. الكارثة. إنه حتى لا يرى أن الاحتلال هو الذي دفع العراق نحو وضع شبيه بما صار في الحرب الأهلية اللبنانية، وينسب هذا إلى قوى ودول خارجية.

وفي النهاية فإن كل ما أراد المؤلف دياموند أن يقوله هو أن الاحتلال الأمريكي للعراق بالطريقة التي جرى ويجري بها غير جيد... وكان يمكن أن يكون احتلالاً جيداً.

إن السؤال الذي يفرض علينا منطق هذا الكتاب أن نسأله هو: هل دخلت الانتقادات من هذا القبيل لسلوكيات الاحتلال وتصرفاته مستوى يجعلها مؤثرة في قرار الإدارة الأمريكية تأثير «المقاومة الأمريكية» لاستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق.. أعني مقاومة الرأي العام لسياسات الإدارة، معارضة الشارع والمنظمات الجماهيرية والحرم الجامعي والمهنيين وأمهات الجنود من قتلوا ومن لا يزالون أحياء أهدافاً للمقاومة... إلخ؟ أم أن انتقادات لاري دياموند تصنع شبكة أمان من الوهم لدى ادارة بوش وأركانها العسكرية والمدنية بأن التنبه إلى بعض الأخطاء حتى لا يتكرر يمكن أن يصلح الوضع ويحول تجربة أمريكا في العراق من فشل كارثي إلى نجاح.. وانتصار بدلاً من «الانتصار الذي تبدد» وهو عنوان الكتاب الرئيسي.

(٢)

Anthony Shadid. *Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War*. New York: Henry Holt, 2005. xiv, 424 p.

على النقيض من لاري دياموند يتخذ أنطوني شديد (الصحفي الأمريكي المولد، اللبناني الأصل الفائز بجائزة بولتزر لعام ٢٠٠٤ للتغطية الاخبارية الدولية) من البداية إلى النهاية موقفاً صريحاً واضحاً وبلا مواربة ضد الاحتلال بحد ذاته، وكانت كتاباته الأساسية هي لصحيفة **واشنطن بوست** الأمريكية التي أعطته فسحة زمنية كافية ـ من آذار/مارس ٢٠٠٣ (قبل الغزو مباشرة) إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لتغطية الاحتلال إخبارياً.

يبدأ شديد تمهيده لكتابه بالعبارة التالية: «في الولايات المتحدة أثناء خريف عام ٢٠٠٢ كانت طبول الحرب ترعد بصورة تصم الآذان. وقد بدا الغزو الذي كان متوقعاً للعراق وشيكاً. كان العالم العربي غاضباً، يغلي بشعور الظلم والإحباط من عجز قادته عن منع مزيد من إراقة الدماء...». ويحكي في الفصل الأول ما سمعه في العواصم العربية في تلك الأثناء: شيشينا! أفغانستان! فلسطين! جنوب لبنان! هضبة الجولان! والآن العراق أيضاً! الآن العراق أيضاً! هذا فوق ما يحتمل الشعب! عارٌ عليكم! كفى! كفى!» ومن بغداد يقول: «يتذكر العراقيون جيداً كيف كانت الحكومة (في عهد صدام) تنصب الكهرباء

وتديرها خلال شهرين اثنين (من تدمير شبكاتها في الغارات الأمريكية) وكان التناقض بين هذا والاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣ تناقضاً حاداً».

والحكايات التي يرويها شديد عن أوضاع العراق في ظل الاحتلال تدل جميعها على أن الاحتلال أتى معه بكل أشكال الدمار الاقتصادي والبيئي والثقافي... لكنه يعطي الدليل على أن لا شيء نهائي بالنسبة للعراقيين، حينما ينقل على لسان المثَّال العراقي محمد غني: «ماذا تكون عشر سنوات في تاريخ العراق؟ سيعود العراق. فإن شخصية العراقيين طيبة بسيطة وفخورة. سنعود. هذا ما أعتقده. هذه الفترة ستمر وسنعود».

المؤلف شديد يتحدث أيضاً عن أخطاء الاحتلال... لكنه يقدمها كأخطاء ما كان يمكن لأي احتلال تداركها... إنها أخطاء في طبيعة الاحتلال نفسه. يقول: «قبل الغزو كان الجنرال إيبك شينزيكي رئيس أركان الجيش (الأمريكي) قد قدم تقريراً بأن الاحتلال يتطلب عدة مئات من الآلاف من القوات الأمريكية. وجاء رد بول وولفويتز نائب وزير الدفاع آنذاك(*) بأن هذا التقرير جانبه الصواب تماماً. فمن الصعب أن نتصور ـ هكذا قالها في شهادة أمام الكونغرس ـ أن الأمر يحتاج إلى قوات لتوفير الاستقرار في عراق ما بعد صدام أكثر من تلك التي احتاجتها إدارة الحرب نفسها وتأمين تسليم قوات صدام الأمنية وجيشه...» بل الحقيقة أنه بعد أيام من سقوط صدام في نيسان/أبريل... كان القادة (العسكريون) الأمريكيون يدرسون بالفعل خططاً لخفض القوات البالغ عددها ١٤٠ ألفاً إلى نحو خُمس هذا العدد بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣... ويفسر الأمر بأن الجيش الأمريكي كان معداً ومجهزاً جيداً لخوض حرب ضد جيش كجيش صدام... لكنه أبداً لا يملك دراية الواجهة مع فرق مقاومة في مدينة تعيش على الحافة، مدينة غير مستقرة. لقد رفع الحجاب، لكن أحداً لم يكن على ثقة مما انكشف. «بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وصفت بغداد ـ التي تم غزوها ما لا يقل عن خمس عشرة مرة في تاريخها ـ بأنها مدينة حرة، لكن المدينة كانت عاصفة غاضبة أُخمدت... بعض المراقبين تحدثوا عن فوضى: مدنيون مسلحون بدأوا يحطمون احتكار العنف الذي كانت حكومة صدام تقبض عليه إلى ما قبل أسابيع قليلة وبعدها القوات المسلحة الأمريكية. بدت بغداد كسجين يعاني من الدوار يتعثر خارجاً من زنزانته ويغمض عينيه أمام وهج الشمس الحار في الخارج». والعاصفة في رأي المؤلف «بدأت يوم ١٠ نيسان/أبريل، اليوم التالي للمعركة التي انتهت في بغداد».

إن مواقف ومشاعر مؤلف كتاب **الليل يزداد اقتراباً** نحسها حتى الأعماق مع مشاعر العراقيين الفقراء وغير الفقراء، والمثقفين والبسطاء، المغمورين والمتحركين على سطح الأحداث. نرى أخطاء الاحتلال فيما أحدثه بالعراقيين... وليس في خيبات أمل المؤلف مستشار سلطة التحالف المؤقتة. والفارق هائل بين النقل الحي لطغيان الاحتلال وقوته العسكرية وما يحدثه في مدن

(*) رئيس البنك الدولي في الوقت الحاضر (المحرر).

العراق وسكانها وتراثها الثقافي، والوقوف عند حدود المجرد السياسي الاستراتيجي أو الاقتصادي. من هنا صِدْق عنوان كتاب شديد الفرعي: «شعب العراق في ظل حرب أمريكا».

ربما لأن المؤلف يملك في أعماقه وجداناً عربياً استطاع أن يعرف أين يلتقط آراء العراقيين الحقيقيين في الاحتلال.. حتى أولئك الذين ليسوا بأي معنى «صدّاميين» أو قريبين من ذلك. عبد الله علي عراقي آخر نقابله في كتاب شديد، يتحدث عن يوم وقوع صدام في أيدي الأمريكيين: «صدقني إن يوم أسره كان تماماً مثل يوم سقوط بغداد، وربما أسوأ... لقد كان رئيساً للجمهورية... وهم لم يعاملوا الامبراطور هيروهيتو على هذا النحو بعد الحرب العالمية الثانية».

ويضيف شديد أن العراقيين المحيطين بعبد الله وهو يقول هذا كانوا يشاركونه مشاعره... والسؤال الذي كانوا يطرحونه هو: من سيمثلنا الآن؟ وكان السؤال ـ في رأيه ـ يدل على «المدى البعيد الذي ذهب العراق إليه متجاوزاً سقوط الدكتاتور...». في حين أن «أسر صدام» بالنسبة للأمريكيين كان خاتمة لصراع دام لأكثر من عقد... ويحتفظ بوش بمسدس صدام الشخصي موضوعاً في غرفة مكتب ملحقة بالمكتب البيضاوي... بمثابة «كأس الفوز بالحرب» (...)

ثانياً: كتب أجنبية مختارة

(١)

Robert A. Pape. *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism*. New York: Random House, 2005. viii, 335 p.

في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن الماضي ظهر ـ بصورة شبه فجائية ـ مصطلح «خبير ارهاب». كان اصطلاحاً أو تعبيراً غريباً ومثيراً للتساؤلات، والحقيقة أنه كان تعبيراً أطلقه بعض الكتاب والمحللين الغربيين على أنفسهم، ولم يلبث أن راج وأصبح الناشرون يطلقونه على بعض المؤلفين. ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى بدأت في الظهور ظاهرة معاهد الإرهاب التي يدرس فيها هؤلاء الخبراء...

الآن ـ وكما يتضح من كتاب روبرت بيب: **الموت من أجل الفوز** ـ لم يعد التخصص في الإرهاب مصطلحاً كافياً للتعبير عن تخصص محدد. هذا المؤلف يصف نفسه (أو يصفه ناشره) بأنه خبير بالإرهاب الانتحاري، ثم أنه مدير «مشروع شيكاغو بشأن الإرهاب الانتحاري». التخصص في الإرهاب إذن أصبح تخصصات متعددة أدق. وكما أن خبير الإرهاب يمكن أن يكون خبيراً سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو سيكولوجياً... كذلك الحال بالنسبة للتخصصات الدقيقة في الموضوع (...). وعلى الرغم من أن المؤلف بيب أستاذ مساعد للعلوم السياسية إلا أنه يعطي لنفسه مساحة أوسع كثيراً في هذا الكتاب.. ربما لتأكيد ذاته كخبير في موضوع الإرهاب الانتحاري. فهو يعالج الموضوع من زوايا اجتماعية وسياسية ونفسية وحتى تاريخية.

والكتاب يتعرض لهذا الموضوع وأكثر كثيراً.. ويعطي مساحة كبيرة لمعالجة مسألة الحرب على الإرهاب. يتعرض لتعريف الإرهاب الانتحاري وخطره المتزايد، ومنطقه باعتباره «استراتيجية للضعفاء»، وأهدافه ـ وهو يحصرها في «الديمقراطيات» ـ ويخصص فصلاً عن «القاعدة» حيث يزعم أنه يميط اللثام عن الغموض الذي يجعل من هذا التنظيم لغزاً، وهو في الوقت نفسه يعتبر «القاعدة وحملتها الإرهابية الانتحارية ضد الولايات المتحدة وحلفائها اختباراً لنظريتي الوطنية في الإرهاب الانتحاري. وفي هذه الحالة فإن نمو الوجود العسكري الأمريكي على شبه الجزيرة العربية قد خلق خوفاً من احتلال «أجنبي» في عدد من البلدان التي يعتبرها الإرهابيون أوطانهم» (...) كما أن المؤلف يشكك في أن تكون الهجمات الانتحارية لحماس قد عجلت بانسحاب إسرائيل من بعض مدن الضفة الغربية في منتصف التسعينيات أو من جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠. وهو يضع هذا في إطار ما يسميه «تنازلات إسرائيل».

ويخوض المؤلف بعد ذلك في الجوانب الاجتماعية النفسية (والأخلاقية) من موضوع الإرهاب الانتحاري. ويعرض في الفصل الحادي عشر ثلاث حالات لانتحاريين: محمد عطا الذي شارك في هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ـ ذانو المنتمي لنمور التاميل في سري لانكا الذي اغتال رئيس وزراء الهند راجيف غاندي ـ وسعيد عضو حماس الذي فجر نفسه بالقرب من ملهى ليلي في تل أبيب.

وعلى طريقة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن «أنماط الإرهاب» يحفل كتاب بيب بعشرات الصفحات التي تحتوي على ملاحق بعمليات «الإرهاب الانتحاري» في العالم خلال السنوات من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣ وعن «السلفية في البلدان الإسلامية السنية الرئيسية».

(٢)

Andrew Mark. *Human Security Report: War and Peace in the 21st Century*. New York: Oxford University Press, 2006. 158 p.

وقعنا في حيرة اعتبار هذا العنوان تقريراً أم كتاباً. فهو تقرير، ليس فقط حسبما يرد في عنوانه إنما أيضاً حسب صدوره عن أحد المراكز البحثية وحسب موضوعه ومنهج تناوله لهذا الموضوع. غير أنه كتاب لاعتبارٍ آخر مهم: إنه لمؤلف واحد وقد أصدرته دار نشر جامعة أكسفورد ككتاب.

وعلى أي الأحوال فإن المهم هو تقديم نبذة وافية عنه إلى القارئ. وأول ما يثير الاهتمام في هذا الكتاب ـ التقرير هو أنه يعطي استنتاجات مفاجئة للتوقعات العامة في تناوله لموضوعات الصراعات المسلحة والمذابح الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والانقلابات العسكرية والأزمات الدولية على صعيد عالمي.

فالمؤلف أندرو ماك مدير **مركز الأمن البشري** (Human Security Center) التابع لجماعة كولومبيا البريطانية (كندا) ـ يذهب في دراسته، التي استغرق في إعدادها ثلاث سنوات، إلى أن هذه الظواهر السلبية العالمية جميعاً قد سجلت تراجعاً منذ عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٥. ويؤكد أن عدد الصراعات

المسلحة في العالم انخفض بنسبة أربعين بالمئة خلال تلك الفترة. بل ويسجل أن الحروب التي وقعت خلالها أقل فتكاً، أي أن عدد ضحاياها أقل. وفي خط مواز فإن العالم قد شهد تدنياً في عمليات نقل الأسلحة وفي الإنفاق العسكري وأعداد القوات.

ولا بد أن للدكتور ماك أسبابه. إنه في تحليله لأسباب هذا التحسن الواضح في أوضاع الأمن العالمي، وإذا كان المؤلف لا يضع في مقدمة تفسيراته لهذه الظواهر التطور المتمثل في نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي وما كان يسمى «الكتلة الشرقية» وحلفها العسكري «حلف وارسو» إلا أنه يذكر هذا العامل بعد عامل نهاية الاستعمار: «ذلك أن الحروب الاستعمارية شكلت نسبة تراوحت بين ٦٠ و١٠٠ بالمئة من كل الصراعات الدولية خلال الفترة من أوائل خمسينيات القرن الماضي إلى أوائل الثمانينيات». ثم يضيف عاملاً آخر هو الزيادة الهائلة في جهود الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات وبناء السلام وصونه.

وينتهي المؤلف إلى استنتاج بأن عدد الأزمات الدولية خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ انخفض بنسبة سبعين بالمئة، بما فيها تلك الأزمات التي وصلت إلى حافة الحرب. ولعلنا نقترب إلى خط التصديق لاستنتاجاته عندما يقول إن عدد الانقلابات والمحاولات الانقلابية قد انخفض في أنحاء العالم خلال الفترة منذ عام ١٩٦٣، حينما كان عددها ٢٥ حتى عام ٢٠٠٤ حينما انخفض هذا العدد إلى عشرة، جميعها محاولات فاشلة؛ وعندما يقول إن المملكة المتحدة (بريطانيا) وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) على التوالي خاضت معظم الحروب الدولية منذ عام ١٩٤٦، وأن معظم هذه الحروب تتركز الآن في أفريقيا.

في كل الأحوال فإن من الواضح أن هذه الدراسة هي محاولة لوضع تقرير مواز لتقرير التنمية البشرية الذي اكتسب شهرة عالمية واسعة والذي يصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(٣)

Edwin M. Truman. *A Strategy for IMF Reform*. Washington, DC: Institute for International Economics, [2006]. 124 p. (Policy Analyses in International Economics; 77)

يستمد هذا الكتاب أهميته ـ على الأقل من ناحية كونه ناقداً لسياسات صندوق النقد الدولي ـ من كونه من اصدارات معهد الاقتصاديات الدولية IIE، وهو معهد أمريكي يقع من حيث التوجه في خط يلتقي بشكل ثابت مع سياسات النخبة الحاكمة مدافعاً عن الشركات العملاقة وعن المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة تلك التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بنفوذ لا منافس لها فيه.

ويصف المؤلف صندوق النقد الدولي ـ في وضعه الراهن ـ بأنه «في خسوف كمؤسسة بارزة لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي». ومن ثم فإنه يدعو إلى اصلاح الصندوق، ويرى ضرورة أن يشمل هذا الإصلاح «كل أطياف الأعضاء» المنتمين إليه، بحيث لا يركز الصندوق على أعضائه ذوي المداخيل المتدنية، ولا أن يركز على مشكلة الفقر العالمي، ولا حتى على «الأزمات المالية الدولية التي تؤثر في مجموعة صغيرة من اقتصادات السوق البازغة».

يدعو المؤلف ترومان إلى إصلاح للصندوق يشمل كل مجالات السياسات الاقتصادية والمالية لكل عضو... أي لكل الدول الأعضاء في الصندوق. فهل يعني بهذا أنه يريد إصلاحاً يشمل السياسات الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي أيضاً، بالمعنى نفسه الذي يريد به إصلاح سياسات الدول الأخرى المتوسطة والكبيرة؟ لا توجد اجابة واضحة صريحة عن هذا السؤال. ولكن من الممكن استنتاج إجابة منطقية من دعوة المؤلف الواضحة إلى ما يطلق عليه «البلدان المهمة» ـ ابتداء من مجموعة السبعة الأغنياء ـ لأن تدعم الصندوق في الدور الذي يقوم به. فهو ـ إذن ـ لا يدعوها إلى أي إصلاح خاص بها، إنما يدعوها إلى أن تدعم خطة إصلاح الصندوق والأعضاء الآخرين.

على أن واحداً من أهم التوصيات التي يتقدم بها الكتاب توصية «بإعادة تحديد الأنصبة» في صندوق النقد الدولي، أي إعادة توزيع سلطة التصويت، وحتى إعادة توزيع كراسي المجلس التنفيذي فيه. كما يوصي المؤلف بأن يمارس الصندوق دوره بقدر أكبر من السلطة «عن طريق ممارسة إشراف حازم على سياسات أسعار صرف العملات من جانب الأعضاء». وأخيراً فإنه يوصي أيضاً بأن يدخل الاقتراض من السوق ضمن ممارسات الصندوق الدولي نفسه. ولعل هذه هي التوصية الأهم في الكتاب.. خاصة وأنها تبدو مقدمة، أو تمهيداً، لدعوة صريحة إلى خصخصة صندوق النقد الدولي. وهي دعوة أمريكية تلتقي مع مفاهيم وسياسات مجموعة «المحافظين الجدد» الحاكمة في الإدارة الحالية، والتي طغت المعلومات عن استراتيجيتها العسكرية، فلم تعد بارزة أو واضحة ملامح استراتيجيتها الاقتصادية. وهذه ـ الخصخصة الشاملة ـ واحدة منها.

ثالثاً: قراءات
(من حصاد المراكز البحثية)

(١)

Pew Research Center for the People and the Press with Council for Foreign Relations. «America's Place in the World 2005: Opinion Leaders Turn Cautious, Public Looks Homeward.» 17 November 2005.

اشترك مركز «بيو» و«مجلس العلاقات الخارجية» الأمريكيّان في إجراء وإصدار نتائج هذا الاستطلاع الفريد الذي وصفاه بأنه: تحقيق في مواقف قادة الرأي الأمريكيين والجمهور الأمريكي حول الشؤون الدولية. جاء هذا التحقيق في ١٠٦ صفحات من القطع الكبير، منها ٦٧ صفحة من الجداول التي تعطي التفصيلات الرقمية لاتجاهات الرأي (القادة من ناحية والجمهور من ناحية أخرى) وتضمنت مقارنة بين أرقام الاستطلاع نفسه كما أعطتها نتائج عام ٢٠٠١ ونتائج استطلاع عام ٢٠٠٥.

ولاعتبارات المساحة اخترنا عدداً مما اعتبرنا أهم النتائج من حيث (أ) تغير

اتجاهات الرأي (بشقيه المذكورين) مع مرور الوقت منذ أحداث ٢٠٠١ (ب) تغير سعة الاختلاف بين اتجاهات (مواقف) قادة الرأي الأمريكيين والجمهور الأمريكي (المواطنين العاديين).

وبداية فإن هذا «التحقيق» يؤكد «**توجه قادة الرأي نحو الحذر**» و«**توجه الرأي العام (الجمهور) نحو الاهتمام بالشأن الداخلي**». وفي كلتا الحالتين هناك اتفاق بينهما في الميل نحو الحذر عند تقييم بيان يقول: **يتعين على الولايات المتحدة أن تؤكد الدولة الأكثر جزماً بين الدول القيادية**. فنلاحظ أن القادة (الجمهور) وافقوا على هذا المعنى في مجال الإعلام بنسبة ٥٨ بالمئة (مقابل ٦٦ بالمئة في عام ٢٠٠١)، وفي مجال السياسة الخارجية ٦٨ بالمئة (مقابل ٦٤ بالمئة) والأمن (٥٣ مقابل ٧٢ بالمئة) والدولة (٥٤ مقابل ٧٢) والميدان الأكاديمي ومصانع الأفكار (٦٠ مقابل ٦٥ بالمئة)، القادة بين رجال الدين (٣٦ مقابل ٥١ بالمئة) العسكريون (٧٠ بالمئة ولم يسبق استطلاع رأيهم في هذا).

وفي تقييم بيان يقول: «**يتعين على الولايات المتحدة أن تهتم بما يخصها دولياً**» بقيت نسبة المؤيدين له عند ٤٢ بالمئة، وكانت ٤١ بالمئة قبل ١٠ سنوات و٤١ بالمئة في عام ١٩٧٦.

ويقول «التحقيق»: «فيما هزت حرب العراق الصورة العالمية للنفوذ الأمريكي فإنها أحيت شعور الميل إلى الانعزالية بين الرأي العام. إذ تقول نسبة تصل إلى ٤٢ بالمئة أن «**على الولايات المتحدة أن تعنى دولياً بما هو شأنها الخاص وأن تترك لبلدان أخرى أن تسعى إلى أفضل ما يمكنها لتحقيق مصالحها الخاصة**».

وهذه نسبة تطابق النسبة التي ظهرت في منتصف السبعينيات في أعقاب حرب فييتنام، ثم مرة أخرى في أعقاب الحرب الباردة في التسعينيات.

من ناحية أخرى استمر تدني مستوى ثقة الأمريكيين بالأمم المتحدة ليصل إلى نسبة ٤٨ بالمئة، مقابل ٧٧ بالمئة قبل أربع سنوات (...)

أما أكثر ما يلفت النظر في نتائج هذا التحقيق ـ وهو أمر يرجع إلى ارتباطه بآخر التطورات الحديثة في العراق ـ فهو تصاعد نزعة التشاؤم لدى قادة الرأي الأمريكيين بشأن **إمكان نجاح الجهود (الأمريكية) لإقامة ديمقراطية مستقرة في العراق**.

القادة في ميدان الإعلام يرون أن هذه الجهود مآلها الفشل (بنسبة ٦٣ بالمئة) ـ في مجال السياسة الخارجية تبلغ هذه النسبة ٧١ بالمئة، الأمن ٧٠ بالمئة، أجهزة الدولة ٤٥ بالمئة، الأكاديميون ومصانع الأفكار ٧١ بالمئة، قادة رجال الدين ٥٦ بالمئة، والعسكريون ٣٢ بالمئة.

في الوقت نفسه فإن **تأييد قادة الرأي والناقدين وكذلك الجمهور للرئيس بوش ـ من حيث أداؤه لوظيفته الرئاسية تدنى بصورة واضحة**: تراجع بين قادة الإعلام ١٩ نقطة عن عام ٢٠٠١، وبين قادة السياسة الخارجية ٥ نقاط، الأمن ١٤ نقطة، الدولة ٦ نقاط، الميدان الأكاديمي ومصانع الأفكار ١١ نقطة، قادة رجال الدين ١٩، وبلغ تأييده بين العسكريين ٤٠ بالمئة (لم تكن الاستطلاعات السابقة قد شملتهم).

وفي جانب فريد من هذا التحقيق نتبين

من الإجابات أن فرنسا ستتراجع أهميتها كحليف للولايات المتحدة في رأي قادة الرأي الأمريكيين في المجالات المذكورة كافة، بينما تزداد أهمية الهند والصين.

لقد احتل العراق المكانة الأولى بين العوامل الرئيسية المسببة للاستياء العالمي من الولايات المتحدة في رأي القادة والجمهور على السواء، وتلاه عامل قوة أمريكا وثروتها، وفي المرتبة الثالثة الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، ورابعاً الامبريالية الأمريكية، وخامساً الدعم الأمريكي لإسرائيل، وسادساً الدعم الأمريكي للنظم السلطوية الحاكمة في البلاد العربية، ويأتي بعده العولمة، وأخيراً النزوع الديني الأمريكي.

وفي هذا السياق ذاته فإن **غالبية كبيرة من الرأي العام الأمريكي (قادة وجمهوراً) وصلت إلى نسبة ٦٦ بالمئة (٥٠ بالمئة بين الجمهوريين و٧٤ بالمئة بين الديمقراطيين) ترى أن الولايات المتحدة تحظى باحترام أقل مما كانت تحظى به في الماضي**. ولم تتجاوز النسبة العامة لمن يقولون إن الولايات المتحدة تحظى الآن باحترام أكبر ٩ بالمئة (...)

وربما يفسر هذا ما تؤكده نتائج التحقيق من **انحدار كبير في تأييد استمرار الولايات المتحدة في لعب دور الزعيم الأوحد للعالم**: ١٤ بالمئة بين قادة الإعلام، ١٣ بالمئة (السياسة الخارجية) ١٠ بالمئة (قادة الأمن)، ١١ بالمئة (الدولة)، ٨ بالمئة (الأكاديميون)، صفر بالمئة (قادة رجال الدين)، ١٧ بالمئة (العسكريون).

والنسبة ذاتها لا تتعدى ١٢ بالمئة بين الرأي العام.

(٢)

Daniel L. Byman. «Passive Sponsors of Terrorism.» *Survival* (International Institute for Strategic Studies): vol. 47, no. 4, Winter 2005.

هذه فصلية المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن) ـ وهو أحد أقدم المعاهد الغربية في هذا التخصص ـ وهذا العدد الأخير يكشف عن سيطرة واضحة للكتاب والباحثين الأمريكيين من ذوي التوجه الرسمي أو شبه الرسمي على ما تنشره هذه الفصلية. وكاتب البحث الذي اخترنا قراءته من هذا العدد ـ دانييل بايمان ـ هو مدير مركز دراسات السلام والأمن ومدير دراسات الأمن في جامعة جورج تاون الأمريكية(من مجموع أحد عشر كاتباً في هذا العدد فإن سبعة هم من الولايات المتحدة).

والموضوع الذي يعالجه بايمان تحت عنوان: «**الداعمون السلبيون للارهاب**» يستمد أهميته، أو لعلنا نقول خطورته، من كونه يعطي إشارات واضحة إلى الكيفية التي يفكر بها الاستراتيجيون الأمريكيون الممثلون لخط السياسة الرسمية الراهنة في واشنطن. وأهم هذه الإشارات توسيع نطاق الضغوط الأمريكية من دائرة الدول الداعمة للإرهاب (التي كان يطلق عليها لسنوات طويلة «الدولة المارقة») لتشمل دولاً بعضها يرتبط بعلاقات تحالف وصداقة مع الولايات المتحدة، ولكن الإدارة الأمريكية الحالية تعتقد أنها تتخذ مواقف سلبية تجاه الإرهاب والإرهابيين تدعم ـ ربما من حيث لا تدري ولا تريد ـ عملياتهم وتمويلهم.

يقول الباحث بايمان في بداية بحث:

«إن دعم الدولة السافر والنشط

للإرهاب هو لحسن الطالع أمر نادر، وقد تناقص منذ نهاية الحرب الباردة. مع ذلك فإن هذا النقص في الدعم السافر لا يقلص بالضرورة الدور الهام الذي تلعبه دول في تعزيز الإرهاب أو عرقلته. ففي بعض الأحيان يكون الإسهام الأكبر من جانب دولة لقضية إرهابية أن يكون بالتراخي. حدود غير مراقبة، عين تغمض عن تبرعات تجمع، أو حتى التسامح مع كل تعبئة لمساعدة ارهابيين يبنون تنظيماتهم وينفذون عملياتهم ويبقون على قيد الحياة.

«هذه السلبية في وجه الإرهاب يمكن أن تكون مميتة. فالقاعدة ـ في تنفيذها لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ جندت وجمعت أموالاً في ألمانيا دون أن تتعرض إلا لتدخل ضئيل نسبياً، وحظيت بدعم مالي من سعوديين كثيرين دون اعتراض من جانب الحكومة في الرياض، وخططوا عمليات في ماليزيا. ليست أي من هذه الحكومات داعمة نشطة للقاعدة ـ بل الحقيقة أن عديداً منها أعداء ألداء لها ـ ولكن تراخيهم برهن على حيويته لنجاح القاعدة. **وعلى الرغم من أهمية ما أطلقتُ عليه «الداعمين السلبيين للإرهاب» فإننا نفتقر إلى أي فهم شامل لدورهم. ونتيجة لهذا فإن الانتباه وجه بصورة تكاد تكون حصرية إلى الداعمين النشطين، غالباً ما نحاول أن نحل مشكلة الدعم السلبي بالأدوات ذاتها التي نستخدمها ضد الداعمين النشطين، ما يؤدي إلى إخفاق القسر وفي بعض الأحيان يزيد المشكلة سوءاً.**

«إن قائمة البلدان التي تتسامح على الأقل مع بعض النشاط الإرهابي قائمة طويلة، وهي لا تقتصر على الشرق الأوسط أو حتى على دول يحكمها طُغاة عدوانيون. وعلى سبيل المثال فإن فرنسا سمحت لجماعات ارهابية شرق أوسطية ـ وكذلك لانفصاليين من الباسك ـ بالعمل دون عائق في عقد الثمانينيات من القرن الماضي؛ والولايات المتحدة سمحت لجماعة مظلة تمثل مجاهدي خلق المعادين لطهران بممارسة الضغط السياسي (اللوبي) في الولايات المتحدة حتى عام ...١٩٩٧».

وينتهي الباحث بايمان في ختام بحثه إلى القول:

«إن سياسة فعالة لوقف الدعم السلبي ينبغي أن تتم على مستويين: يتعين على الحكومة أن تضغط على النظم الحاكمة لتوقف دعمها السلبي عن طريق الإحراج وإذا اقتضى الأمر عن طريق ضغط اقتصادي محدود. لكن الأهم من هذا هو رفع درجة الوعي بمفهوم الدعم السلبي واتخاذ خطوات لمكافحته على صعيد شعبي. فإذا ما بدأت الحكومة فعلاً في هذا الانعطاف فإن تعزيز قدرتها يكون مفيداً أيضاً...

«مع ذلك فإن كثيراً من نظم الحكم في العالم النامي لا تملك إلا قدرة محدودة على استيعاب مساعدة أمريكية أو خارجية أخرى يقصد بها دعم قدرتها على مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال فإن البرامج العملاقة الجديدة التي أدخلت في العربية السعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة تعاني من نقص في طواقم الأفراد المهرة وذوي الخبرة، ونتيجة لهذا فإن أكثر الانعطافات قوة في نوايا النظام الحاكم لسحق الإرهاب ستثمر نتائج متواضعة فحسب لسنوات عديدة».

(٣)

Project for Excellence in Journalism, a Research Institute Linked with the Columbia University Graduate School of Journalism. «The State of the American News Media, 2005.» 13 March 2005.

حالة الإعلام الإخبارية تقرير سنوي صور للمرة الثانية عن «المشروع من أجل الامتياز في الصحافة (الأمريكية)»، وهو تابع لكلية الدراسات العليا للصحافة بجامعة كولومبيا.

يقول التقرير إنه في طبعته الأولى في العام السابق (٢٠٠٤) استنتج أن الصحافة هي الآن وسط تحول هائل، له قوة الدفع نفسها التي أحدثها دخول التلغراف وبعد ذلك دخول التلفزيون... **واليوم فإن التقانة (التكنولوجيا) تحول المواطنين من مستهلكين سلبيين لأخبار ينتجها محترفون إلى مشاركين بإمكانهم أن يجمّعوا صحافتهم الخاصة من عناصر متفرقة... إنهم يتحولون إلى محررين لأنفسهم، وكذلك باحثين وحتى مراسلين لأنفسهم».**

ومعنى هذا ـ حسب التقرير ـ **أن الصحافة في دورها كوسيط ومحقِّق ـ شأن أدوار مؤسسات مدنية أخرى آخذ بالضعف**. والآن فإننا نشهد صعود مواطنة أمريكية من نوع جديد أكثر نشاط تتحمل مسؤوليات جديدة لا تزال في بدايتها.

«في هذا العالم الجديد نواصل إيماننا بأن الصحافة لم تصبح بعد غير ذات موضوع. فإن الحاجة إلى معرفة ما هو حقيقي أكبر مما كانت في أي وقت، ولكن تمييزها وتوصيلها أكثر صعوبة».

بعد هذه المقدمة فإن التقرير يتناول كلاً من الوسائط الإعلامية على حدة في رصد لحالتها: الصحف ـ شبكة الانترنت ـ الشبكات التلفزيونية ـ المجلات ـ والإذاعة. ويخصص قسماً لبحث الاعلام العرقي (كجزء من الاعلام البديل) ويتناول مضمونه التحليل. وكذلك جمهوره واقتصادياته ومواقف الرأي العام منه. ثم يخصص التقرير قسماً لمسح أحوال الصحفيين الأمريكيين.

وعن **الصحف اليومية** يقول التقرير في استنتاجاته الأخيرة: «**أياً كانت الاتجاهات المثيرة للانزعاج فإن الصحف لا تزال تعطي الجمهور الأكبر في أسواقها. ولا تزال تملك أضخم قدرات جمع الأخبار**. وتحليل المضمون (في هذا التقرير) يؤكد **أن الصحف، عند مقارنتها بالتلفزيون ربما تتيحه شبكة الانترنت، تواصل كونها المصدر الأكثر ذكراً والأكثر شفافية للأخبار المتاحة، والأوسع تغطية من حيث الموضوعات**».

وعن **الشبكات التلفزيونية** يذهب التقرير إلى أنها «قطاع وقف على الحافة خلال عام ٢٠٠٥ ربما بسبب أعلى مستوى من التغيير خلال جيل كامل». وهي إشارة إلى تقاعد أهم الإخباريين التلفزيونيين ـ الذين كانوا إلى وقت قريب ولنحو عشرين عاماً يعدون ويذيعون نشرات الأخبار المسائية (الأكثر مشاهدة من الجمهور الأمريكي) على شبكات (بي. بي. سي. وأن. بي. سي. وسي بي. أس. الشهيرة عالمياً. ويشير التقرير مع هذا إلى أن أقسام الأخبار في الشبكات التلفزيونية ظلت تدر أرباحاً وسط الظروف الصعبة وعلى رأسها نقص

الاستثمار. ولا يخفي هذا حقيقة أن هذه الشبكات عمدت خلال ٢٠٠٥ إلى تقليص أعداد العاملين في مكاتبها في عواصم العالم الخارجي. وفضلاً عن هذا فقد تقلص الوقت المخصص للأخبار فيها بصورة مطردة وتدريجية من ٢١ دقيقة في ١٩٩١ إلى ١٩ دقيقة في ٢٠٠١ وإلى ١٨ دقيقة في ٢٠٠٥.

ويفيد التقرير ـ من ناحية أخرى ـ أن **زيادة كبيرة حدثت في نفقات الشبكات التلفزيونية لتغطية الحرب في العراق، وأن معظم الزيادة سجل في مجال حماية الصحفيين الذي يغطون هذه الحرب.**

وعن اعتقاد المشاهدين الأمريكيين بصدق الشبكات التلفزيونية فيما تبثه من أخبار يذهب التقرير إلى أن **صدقيتها تردت خلال الأعوام الـ ١٩ الأخيرة تصل إلى ٣٢ بالمئة تقريباً في عام ١٩٨٥ لكنها تردت أكثر إلى ٢٢ بالمئة في عام ٢٠٠٤.**

أما بشأن **التغطية الإخبارية على شبكة الانترنت** فالأمر يبدو ـ في هذا التقرير ـ أكثر تعقيداً وتشاؤماً مما قد يُظن. يقول التقرير:

«هناك أمل حقيقي بشأن أعداد الناس الذين يبحثون عن الأخبار على الانترنت... مع ذلك فإن المضمون الذي قدمته صحافة الانترنت خلال عام ٢٠٠٤ يظهر علامات على احباط ونقص في التجديد وحذر الاعلام التقليدي مطبقاً على الاعلام الجديد». كما يحذر التقرير من أن المؤسسات الاخبارية على الانترنت تتجه أكثر وأكثر نحو أسلوب «ادفع لتحصل على ما تريد»، الأمر الذي يستنتج منه أن الاحتمالات ضئيلة لنمو صحافة حقيقية على الانترنت.

ويضيف التقرير أنه حتى أفضل المواقع تبدو فكرة شكل جديد من الصحافة يستفيد من مزايا التقانة الواسعة فكرة غير دقيقة في الواقع... كما أن البيانات المتاحة توحي بأن صحافة الانترنت ـ على الأقل على المواقع الاخبارية الرئيسية التي أرسلها التقرير ـ هي في الجانب الأكبر منها «مادة مستعملة» مستمدة عادة من الوسائط الإعلامية القديمة.

بل يذهب التقرير إلى أن هناك انحداراً أكثر مما هناك صعود في الثقة بشبكة الانترنت كمصدر للمعلومات الإخبارية، ويبدو أن التنوع هو الحافز على استمرار الناس في استخدامها أكثر مما هو الرغبة في التعمق. ويبدو أنه في ما يتعلق بالأمن الداخلي والإرهاب يتمتع الإعلام القديم بجاذبية أكبر □